

Distr.: Limited
2 April 2004
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن بورتوريكو
تقرير من إعداد مقرر اللجنة الخاصة، السيد فيصل مقداد (الجمهورية
العربية السورية)

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	١		أولا - مقدمة
٢	١٥-٢		ثانيا - معلومات أساسية
٢	٤-٢		ألف - لمحة عامة
٣	١٥-٥		باء - الوضع الدستوري والسياسي
٦	٤٨-١٦		ثالثا - التطورات الأخيرة
٦	٢٩-١٦		ألف - التطورات السياسية
١١	٤٤-٣٠		باء - التطورات العسكرية
١٦	٤٨-٤٥		جيم - التطورات الاقتصادية
١٩	٥٤-٤٩		رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة
١٩	٥٠-٤٩		ألف - لمحة عامة
١٩	٥٣-٥١		باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة
٢١	٥٤		جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة



أولا - مقدمة

١ - اتخذت اللجنة الخاصة في جلستها السادسة المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ القرار A/AC.109/2003/22 بشأن المسألة المتعلقة بما قرره اللجنة الخاصة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ٩ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرر أن يقدم تقريراً إلى اللجنة الخاصة في عام ٢٠٠٣ عن تنفيذ القرار. وقد أعد مقرر اللجنة الخاصة هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. وينظر التقرير في مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر، والتطورات السياسية والعسكرية الأخيرة في بورتوريكو، والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن المسألة.

ثانياً - معلومات أساسية

ألف - ملحة عامة

٢ - بورتوريكو هي أبعد جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي شرقاً وأصغرهما. وتبلغ مساحتها ٩٥٩ ٨ كيلومتراً مربعاً بما في ذلك الجزر الصغيرة المجاورة لها وهي بييكيس وكوليبرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع السلسلة الممتدة بطول الجزيرة في أعلى نقاطها ٢١٩ ١ متراً.

٣ - ووفقاً لإحصاء عام ٢٠٠٠، يبلغ مجموع عدد السكان ٣,٨١ مليون نسمة. وبالإضافة إلى ذلك يقيم نحو ٣,٤ مليون بورتوريكي في الإقليم القاري للولايات المتحدة الأمريكية^(١). ويتحدث السكان الإسبانية أساساً ولكنهم يتحدثون عادة باللغتين الانكليزية والإسبانية. وتعتبر بورتوريكو من بين أكثر المناطق كثافة بالسكان في العالم، مع وجود ٤٢٩ نسمة في المتوسط في الكيلومتر المربع. وهي حضرية بدرجة كبيرة، مع وجود نحو ثلث السكان في العاصمة، سان خوان^(٢).

٤ - وتمنح جنسية الولايات المتحدة إلى الأشخاص المولودين في بورتوريكو ولكن ليس لهم حق التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين في الإقليم القاري للولايات المتحدة. وبموجب ترتيبات الكمنولث الحالية، تبقى السلطة على الدفاع والعلاقات الخارجية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية بين أيدي الولايات المتحدة بينما تتمتع بورتوريكو باستقلال ذاتي فيما يتعلق بالمسائل الضريبية والسياسات الاجتماعية ومعظم الشؤون المحلية. وتحاول الأحزاب السياسية الرئيسية في الإقليم أن تتبنى في معظم الأحيان مواقف متميزة بشأن الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو، وذلك لعدم رضاها عن الوضع الراهن. ويؤيد الحزب الشعبي الديمقراطي،

الموجود في السلطة حاليا، وضعا معززا للكونولث، يبقى أهالي بورتوريكو في ظله تحت سيادة الولايات المتحدة ويحصلون على جنسية الولايات المتحدة ولكن يتمتعون بسلطة حكومية أكبر على شؤونهم الخاصة وبإمكانية أكبر لإقامة علاقات إقليمية ودولية. ويؤيد الحزب التقدمي الجديد أن تصبح بورتوريكو ولاية كاملة الاندماج في الولايات المتحدة. والحزب الثالث الذي له تمثيل في الكونغرس هو حزب استقلال بورتوريكو، ويؤيد استقلال الجزيرة.

باء - الوضع الدستوري والسياسي

٥ - تنازلت اسبانيا عن بورتوريكو للولايات المتحدة، وأصبحت محمية عسكرية في نهاية الحرب الأسبانية - الأمريكية. وفي عام ١٩٠٠، استبدل كونغرس الولايات المتحدة بالحكومة العسكرية حكومة مدنية تشمل هيئة تشريعية منتخبة من الشعب تسمى مجلس النواب. وفي عام ١٩١٧، أضاف قانون جونز إعلانا للحقوق ومجلسا للشيوخ منتخبا من الشعب إلى الجهاز الحكومي. كما منح القانون جنسية الولايات المتحدة لجميع سكان بورتوريكو، على الرغم من معارضة الهيئة التشريعية للإقليم لهذا الإجراء.

٦ - وفي عام ١٩٤٨، أقرت الجمعية التشريعية لبورتوريكو قانونا يحرم الدعوة إلى استخدام القوة لتدمير أو قلب حكومة الجزيرة^(٣). وفي عام ١٩٤٨ أيضا أجريت أول انتخابات شعبية لاختيار حاكم الجزيرة، وبذلك انتهت سلسلة الحكام المعيّنين من قبل واشنطن العاصمة. وفي عام ١٩٥٠، اعتمد كونغرس الولايات المتحدة إقامة حكومة دستورية ينتخبها شعب بورتوريكو، ووافق أهالي بورتوريكو على الدستور في آذار/مارس ١٩٥٢، وأقره كونغرس الولايات المتحدة في وقت لاحق، بشرط إدخال بعض التغييرات على إعلان الحقوق^(٤). وأدى الاستفتاء الشعبي على الدستور وتصديق الكونغرس عليه إلى إنشاء كونولث، وهي ترجمة فضفاضة للمصطلح الإسباني (Estado Libre Asociado) أي دولة حرة مرتبطة.

٧ - ويرد وصف مفصل لدستور كونولث بورتوريكو في الفقرات من ٩١ إلى ١١٩ من تقرير المقرر لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم منتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخاب عام؛ (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضوا) ومجلس النواب (٥١ عضوا)، ينتخبهم السكان الراشدون بالاقتراع المباشر في كل انتخاب عام؛ (ج) محكمة عليا ومحاكم أدنى. ويمثل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو ليس له حق التصويت في مجلس نواب الولايات المتحدة، ولكنه عضو له حق التصويت في اللجان التي يشترك فيها.

ورغم أن للنظام القضائي في بورتوريكو محاكمه الخاصة به، فإنه مدمج في النظام القضائي الاتحادي للولايات المتحدة من خلال محكمة الاستئناف للدائرة الأولى، كما أن القانون الاتحادي يسود على القانون المحلي.

٨ - وحتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢، استمر سريان جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة بموجب قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠-١٣٢)، والذي أدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها أيضاً مسؤولية الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات في قانون العلاقات الاتحادية. وفي عام ١٩٥٩، قُدمت إلى كونغرس الولايات المتحدة ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات في الوضع السياسي للإقليم، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي من هذه المشاريع. ولما أُجري في عام ١٩٦٧ استفتاء عام يعرض على السكان الاختيار بين الاستقلال أو أن يصبح الإقليم جزءاً من الولايات المتحدة أو الإبقاء على وضع الكومنولث، حظي الخيار الأخير بتأييد الأغلبية، ٦٠,٤١ في المائة من الناخبين.

٩ - وفي عام ١٩٩٣، نظم استفتاء عام آخر بخيارات مطابقة تقريباً للخيارات المقدمة في استفتاء عام ١٩٦٧. وكانت نتيجته ٤٨,٤ في المائة لصالح بقاء الوضع الراهن (الكومنولث)، و ٤٦,٢ في المائة لصالح وضع الولاية، و ٤ في المائة لصالح الاستقلال. وعقب إعلان هذه النتيجة، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة أن يقرر ما إذا كان تعريف الكومنولث، كما هو مقدم في بطاقة الاستفتاء، مقبولا. ورد الكونغرس بالنفي، بحجة أن التعريف الوارد يحتوي على توقعات غير ممكنة التحقيق (انظر A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠). وبعد ذلك صوتت الجمعية التشريعية لبورتوريكو على إجراء استفتاء آخر في عام ١٩٩٨. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، قُدم إلى كونغرس الولايات المتحدة مشروع قانون يانغ، والذي سعى إلى جعل نتائج استفتاء بورتوريكو المقترح لعام ١٩٩٨ ملزماً لحكومة الولايات المتحدة. وأقر مجلس النواب مشروع القانون في آذار/مارس ١٩٩٨، بهامش صوت واحد، وبأغلبية ٢٠٩ مقابل ٢٠٨ أصوات، ولكن لم يبت فيه مجلس الشيوخ قبل انتهاء دورة الكونغرس وبالتالي فقد انتهت فترة سريانه.

١٠ - ورغم أن الكونغرس لم ينجح في إلزام حكومة الولايات المتحدة بالنتائج، فقد جرى تنظيم استفتاء عام ١٩٩٨ في موعده المقرر. وحدث مع ذلك جدل كبير بشأن صيغة خيارات بطاقة الاستفتاء. واحتج الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكومنولث بأن بطاقة

الاستفتاء بالصورة التي صيغت بها تعطي معلومات غير صحيحة عن وضع الكومنولث، وأنها تسعى عمدا إلى إرباك مؤيديه، وذلك بإدراج خيار آخر وهو "الارتباط الحر"، الذي يشبهه جدا في تعريفه. وأصر الحزب الشعبي الديمقراطي على إدراج خيار خامس في بطاقة الاستفتاء وهو "ليس مما تقدم" وشجع مؤيديه على اختيار هذا الخيار. وكانت نتائج الاستفتاء الذي أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٥٠,٤ في المائة لصالح "ليس مما تقدم"، و ٤٦,٧ في المائة لصالح وضع الولاية، و ٢,٣ في المائة لصالح الاستقلال، و ٠,٣ في المائة لصالح الارتباط الحر، و ٠,٠٦ في المائة لصالح الكومنولث .

١١ - وعقب إجراء استفتاء عام ١٩٩٨، صرح الرئيس وليام ج. كلنتون رئيس الولايات المتحدة أنه سيعمل مع الكونغرس وزعماء بورتوريكو لتوضيح مسألة الوضع. ثم أنشأ الرئيس فرقة العمل المعنية بوضع بورتوريكو التابعة له، وأصدر تعليماته إلى رئيسها بإجراء حوار متصل مع حاكم بورتوريكو ومفوضها المقيم، ومع الأحزاب السياسية الرئيسية لبورتوريكو والجماعات الأخرى التي تدعو إلى إجراء تغيير في وضع الجزيرة، وتمثل هدف الحوار في السعي إلى توضيح الخيارات المتعلقة بوضع بورتوريكو مستقبلا وتمكين أهالي بورتوريكو من الاختيار بين الإبقاء على وضع الولاية أو الكومنولث أو الاستقلال.

١٢ - وعندما تولى الرئيس جورج و. بوش الرئاسة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، عدل الأمر التنفيذي الذي أصدره سلفه بشأن فرقة العمل المعنية بمركز بورتوريكو بتمديد الموعد النهائي لتقديم توصيات الفرقة من ١ أيار/مايو ٢٠٠١ إلى ١ آب/أغسطس ٢٠٠١^(٥). وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أفادت وسائل الإعلام في بورتوريكو بأن البيت الأبيض أعلن عن أسماء الأعضاء المؤقتين لفرقة العمل، وأن القائمة تضم مساعدي جميع أعضاء إدارة الرئيس بوش تقريبا. ونقلت وسائل الإعلام عن الناطق باسم البيت الأبيض قوله إن فرقة العمل تقوم باستعراض خيارات بورتوريكو وتسدي وزارة العدل المشورة بشأن المسائل القانونية والدستورية^(٦).

١٣ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عين البيت الأبيض أعضاء فرقة العمل الـ ١٦. وفي الوقت نفسه، عدل الرئيس بوش الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس كلينتون الذي يقضي بأن تقدم فرقة العمل تقريرا عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلا من مرة كل سنة. وورد في بلاغ صحفي أعلن فيه البيت الأبيض أعضاء فرقة العمل أنه "سيسعى إلى تنفيذ السياسة المحددة" في الأمر الصادر عن الرئيس كلينتون. وقال زعيما كل من الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكومنولث وحزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال أن هذا الإجراء لا يدل على أي نية صادقة من جانب الرئيس بوش لاتخاذ

إجراء بشأن الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل القريب، في حين رحب الحزب التقدمي الجديد المؤيد لوضع الولاية بالإعلان بوصفه دليلاً على أن واشنطن يهتمها معالجة المسألة فور انتهاء الانتخابات في بورتوريكو وفي الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤^(٧).

١٤ - وعمل المفوض المقيم أنيبال أسبيدو بيلا والحاكمة الحالية سيلا كالديرون، وكلاهما من الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكونغرس على كسب التأييد ضد تنفيذ أمر الرئيس كلينتون بسبب الاختلاف مع المسؤولين الاتحاديين الذين وصفوا اقتراحهم المتعلق بوضع الجزيرة بأنه اقتراح مستحيل. وأدت عملية كسب التأييد إلى تأخير بدء عمل فرقة العمل مما جعل البيت الأبيض يتساءل عما إذا كانت مواصلة العمل ستجدي نفعا نظراً لأن المسألة لا يمكن تسويتها دون أن تتخذ حكومة الجزيرة إجراءات بناءة. بيد أن الإجراءات والخطط التي تنفذها الحاكمة كالديرون والسيد أسبيدو، مثل محاولة الاتصال بالحكومات الأجنبية كما لو كانت بورتوريكو دولة مستقلة، دفعت البيت الأبيض إلى التحرك من أجل محاولة تسوية المسألة^(٨).

١٥ - ويتضمن اقتراح كالديرون/أسبيدو الدعوة إلى الاعتراف ببورتوريكو كدولة في اتحاد ملزم مع الولايات المتحدة. وفي إطار الاتحاد، يحدد الكونغرس تطبيق القوانين الاتحادية ويرم اتفاقات مع البلدان الأجنبية كما تواصل الولايات المتحدة منح الجنسية وجميع المساعدات المقدمة في إطار البرنامج الحالي لبورتوريكو^(٩).

ثالثاً - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

١٦ - أُجريت الانتخابات العامة الأخيرة في بورتوريكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ حيث انتُخب الحاكم والمندوب في كونغرس الولايات المتحدة، وأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب المحليون، ومرشحون لشغل مجموعة متنوعة من المناصب البلدية والمحلية.

١٧ - وفاز في الانتخابات الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد لوضع الكونغرس، وانتزع السيطرة على الفرع التنفيذي وعلى مجلسي الهيئة التشريعية من الحزب التقدمي الجديد المؤيد لوضع الولاية. وأصبحت السيدة كالديرون، مرشحة الحزب الشعبي الديمقراطي لمنصب الحاكم، أول امرأة تتقلد منصب حاكم بورتوريكو، خلفاً للحاكم بيدرو روسيو، من الحزب التقدمي الجديد، الذي شغل منصبه لفترة ثماني سنوات. أما المرشح الثالث الذي

حاض السباق على الفوز بمنصب الحاكم، وهو روبن بيريو مارتينيس، مرشح حزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال، فقد جاء في المرتبة الثالثة بفارق كبير عنهما.

١٨ - وفاز الحزب الشعبي الديمقراطي بأغلبية كبيرة في مجلس الشيوخ، حيث حصل على ١٩ مقعداً، في مقابل ٨ مقاعد للحزب التقدمي الجديد ومقعد واحد لحزب استقلال بورتوريكو. وكذلك حصل الحزب الشعبي الديمقراطي في مجلس النواب على ٣٠ مقعداً، وحصل الحزب التقدمي الجديد على ٢٠ مقعداً وحصل حزب استقلال بورتوريكو على مقعد واحد.

١٩ - وفي انتخابات منصب المفوض المقيم (الذي يمثل بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة دون الحق في التصويت) هزم السيد أسبيدو من الحزب الشعبي الديمقراطي كارلوس روميرو بارسيلو، من الحزب التقدمي الجديد والذي كان يشغل المنصب.

٢٠ - وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣، أعلنت الحاكمة كالديرون أنها لن تترشح في الانتخابات من جديد في عام ٢٠٠٤، حيث سترشح السيد أسبيدو، المفوض المقيم الحالي، عن الحزب الشعبي الديمقراطي في انتخابات منصب الحاكم التي سيواجه فيها الحاكم السابق، بيدرو روسيو، من الحزب التقدمي الجديد، المؤيد لوضع الولاية. والقضايا الرئيسية في الحملة هي الاقتصاد والفساد والجريمة. ووعد السيد روسيو بإجراء استفتاء عام في عام ٢٠٠٥ لحث كونغرس الولايات المتحدة على تقديم خيارات غير إقليمية لحل مشكلة وضع بورتوريكو إذا ما انتخب حاكماً.

٢١ - وخلال عام ٢٠٠١، أي السنة الأولى لتولّي الحاكمة كالديرون لمنصبها، تراجعت دائرة الضوء عن الموضوعين اللذين تصدرتا الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٠ (وهما الوضع الدستوري لبورتوريكو والتدريبات العسكرية الأمريكية في بيبكيس) لتتركز على السعي لإنعاش الاقتصاد (انظر الفقرات ٣٧-٤٠ من التقرير A/AC.109/2003/L.3) ومكافحة الفساد. واستمر العمل على مكافحة الفساد في عام ٢٠٠٢ مع صدور لوائح اتهام ضد ١٧ مسؤولاً حكومياً سابقاً من الحزب التقدمي الجديد تراوحت بين السرقة والابتزاز انتهاءً إلى الرشوة^(١٠). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أعلنت الحاكمة كالديرون تدابير للقضاء على الفساد، تتضمن التفتيش على كافة الوكالات الحكومية التي أبرمت تعاقدات مع أي ممن اتهموا بالاحتيال سواء أكانوا من الأفراد أم الشركات، وإنشاء لجنة معنية بالأخلاقيات المالية للحملة الانتخابية. وأثارت المعارضة في وقت لاحق اتهامات مضادة زعمت أن الحاكمة وحزبها يسيئان استخدام الأموال العامة^(١١). وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أصدرت الحاكمة ثلاثة قوانين لمكافحة الجريمة والفساد. وعلاوة على ذلك، اشتملت ميزانية السنة

المالية ٢٠٠٣ على ٣١ مليون دولار في صورة اعتمادات مالية إضافية لمكافحة الفساد^(١٢). وذكرت الحاكمة كالديرون في خطاب لها ألقته في جامعة هارفارد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ أن الجزيرة، التي كانت تعج ذات يوم بالفساد العام، آخذة في التحول إلى ديمقراطية قائمة على القيم. وقالت "لقد انتابني القلق خشية أن يتعود أطفال بورتوريكو على رؤية الموظفين العموميين وهم يساقون مكبلين بالأغلال"، وكانت تشير بهذا إلى الأنباء التي يبثها التلفزيون عن قضايا الفساد المقامة ضد كبار المسؤولين. وأضافت قائلة "لقد بدا أن الحكومة لم يكن بها موضع لم يتطرق إليه الفساد". وأكدت الحاكمة أن إدارتها بدأت بتعزيز المؤسسات المالية وبإعطاء أولوية لتهيئة فرص العمل. وعلاوة على ذلك، استثمر بليون دولار في عام ٢٠٠٢ لمساعدة الفقراء واخرومين على بناء بيوت جديدة ولإعادة الإحساس بالأمل والكرامة والاحترام إلى أماكن كان يطويها النسيان^(١٣).

٢٢ - وفيما يتعلق بالوضع السياسي لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، أكدت السيدة كالديرون، حاكمة بورتوريكو في مناسبات عديدة خلال السنتين الأوليين لتقلدها منصب الحاكم أنها تعتقد بضرورة أن تنبع أية مبادرة تطرح بهذا الشأن من بورتوريكو لا من واشنطن العاصمة^(١٤). ولذلك، وبدلاً من أن تشارك بصورة مباشرة في أعمال فرقة عمل واشنطن، ظلت تدافع عن اقتراح تقدمت به للمرة الأولى في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في اجتماع بالبيت الأبيض بين الرئيس كلينتون والزعماء السياسيين لبورتوريكو وأعضاء بكونغرس الولايات المتحدة، وهو يدعو إلى إنشاء لجنة بورتوريكية للوحدة وتوافق الآراء تضم ممثلين عن الأحزاب الرئيسية الثلاثة واثنين من فقهاء القانون المرموقين وثلاثة مواطنين لا ينتمون إلى أي من الأحزاب، وذلك حتى تحدد خطوات عملية تقرير الوضع السياسي المقبل. وطوال هذه الفترة، ظلت هذه المبادرة تقابل بالرفض من الحزب التقدمي الجديد المؤيد لوضع الولاية الذي أعلن أن أي مناقشة من هذا النوع ينبغي أن تجري مع سلطات الولايات المتحدة، ومن ثم لم يقدر للجنة أن تجتمع.

٢٣ - وفيما يتعلق بالجانب التشريعي، برز إلى مقدمة الساحة النقاش حول الوضع السياسي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ عندما وافق مجلس الشيوخ والجمعية التشريعية لبورتوريكو على قرارات توصي بإنشاء جمعية تأسيسية (الجمعية المعنية بوضع شعب بورتوريكو) باعتبارها أصلح الآليات وأكثرها ملاءمة لتحديد وضع الجزيرة المقبل^(١٥). وأيد هذه التوصية الحزب الشعبي التقدمي، وحزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال، وكيانات مثل نقابة المحامين في بورتوريكو. وعارضها مع ذلك الحزب التقدمي الجديد، الذي رأى من جديد أن

الآلية المقترحة عمل انفرادي لا طائل من ورائه، لأنها لم تشرك حكومة الولايات المتحدة منذ البداية^(١٦).

٢٤ - وأكدت الحاكمة مجددا تأييدها لتعزيز وضع بورتوريكو في إطار الكمنولث، ولكنها أكدت من جديد ضرورة أن تجتمع كلمة مواطني بورتوريكو بشأن كيفية التصرف قبل إجراء مناقشات مع البيت الأبيض والكونغرس. ثم أعلنت في شباط/فبراير ٢٠٠٣ أنها قد قررت إرجاء بذل أي جهد لإحراز تقدم فيما يتعلق بمسألة الوضع إلى أجل غير مسمى بسبب عدم توافق الآراء فيما بين الأحزاب السياسية الرئيسية بالجزيرة. وأشارت إلى أنه بدون توافق للآراء واسع النطاق فيما بين أهالي بورتوريكو، فإنه ليس من المحتمل توافر مناخ موات في كونغرس الولايات المتحدة لتناول المسألة. وعلى الرغم من هذا الإعلان، صرح ممثلو حزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال أنهم سيواصلون مناقشة مسألة الوضع وأنه من المتوقع أن يلتقوا بالحاكمة في المستقبل القريب. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أعلن فريق مكون من ١٥ من أساتذة الجامعات والمحامين والمستشارين التشريعيين في بورتوريكو إنشاء لجنة لدراسة المستقبل السياسي لبورتوريكو، بدون مشاركة الحركة المؤيدة لوضع الولاية^(١٧).

٢٥ - وكما ورد في التقارير السابقة، وبغض النظر عن المسائل السياسية العامة، أثّرت ثلاث قضايا محددة أمام اللجنة الخاصة في السنوات الأخيرة باعتبارها ناتجة عن الوضع السياسي الخاص لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة. وهذه القضايا هي: (أ) استمرار الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو ولا سيما في جزيرة بيبكيس؛ (ب) احتجاج الولايات المتحدة في سجونها لعناصر منادية باستقلال بورتوريكو، بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) توقيع عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو أدينوا بتهمة تعاقب عليها القوانين الاتحادية.

٢٦ - وعلى نحو ما جاء في التقارير السابقة، سوف يناقش موضوع الوجود العسكري للولايات المتحدة في بيبكيس في الجزء المتعلق بالتطورات العسكرية (انظر الفقرات ٣٠ إلى ٤٤ أدناه).

٢٧ - وقد تناولت أيضا التقارير السابقة قضية مواطني بورتوريكو الذين اُتهموا بالتآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة منذ حوالي ٢٠ عاما وسجنوا في الولايات المتحدة. وصُلب القضية أن عددا من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدار السنين تدعي أنهم سجناء سياسيون أساسا وأن الأحكام التي صدرت بحقهم طويلة بما لا يتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض الرئيس كلينتون

إخلاء سبيل السجناء بشرط أن يعلنوا رسمياً نبذ العنف. وقد قبل ١١ سجيناً من السجناء الخمسة عشر الأصليين العرض وقبل سجين آخر اتفاقاً يُخلى بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. بيد أن أنصار المفرج عنهم ذكروا أن الشروط تتضمن قيوداً مشددة على أنشطتهم وأقوالهم، وتمنعهم في واقع الحال من أن يواصلوا الدعوة إلى استقلال بورتوريكو. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قُدم التماس باسم السجناء التسعة السابقين الذين كانوا لا يزالون قيد الإفراج المشروط من أجل الإنهاء المبكر للمراقبة المفروضة عليهم. وفي أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ووفقاً للقواعد الجديدة التي طبقها المدعي العام للولايات المتحدة، أودع اثنان من السجناء المتبقين قيد العزل التأديبي، برغم عدم وجود أي سبب، حسبما ورد، يدعو إلى الاعتقاد بوجود صلة بينهم وبين تلك الأحداث^(١٨). وأُفرج عن سجينين، هما أنطونيو كوماتشو نيجرون في أيار/مايو ٢٠٠٢، وخوسيه سوليس خوردان في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢^(١٩).

٢٨ - وتناولت الفقرة ٢٣ من تقرير عام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3) بالتفصيل المسألة المتعلقة بتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو أدينوا بارتكاب جرائم، كما تناولت قضايا تم مؤخراً طلب توقيع عقوبة الإعدام في شأنها على مواطنين من بورتوريكو. ورغم أن عقوبة الإعدام محظورة في بورتوريكو، فقد طلبت وزارة العدل في الولايات المتحدة توقيع عقوبة الإعدام على ١٥ متهماً من بورتوريكو منذ ١٩٩٢، ليصبح بذلك معدل توقيع عقوبة الإعدام من أعلى معدلاته في أي ولاية أو إقليم داخل الولايات المتحدة. وكان قد قدم للمحاكمة كل من إكتور أوسكار أكوستا مارتينيز وخويل ريبيرا ألخاندرو اللذان كان الادعاء سيطلب توقيع عقوبة الإعدام عليهما لو ثبتت التهم الموجهة إليهما، رغم الحكم الصادر عن قاضٍ بمحكمة محلية في الولايات المتحدة هو سلفادور كاسياس، بعدم جواز تطبيق عقوبة الإعدام في بورتوريكو على جرائم تعاقب عليها القوانين الاتحادية لأن شعبها لا يصوت في الانتخابات الاتحادية. وكان الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية قد أيد هذا القرار بشدة ولاحظ أنه للمرة الأولى يحتج قاضٍ بإحدى المحاكم المحلية للولايات المتحدة بوضع بورتوريكو السياسي لرفض محاولة الحكومة الاتحادية توقيع عقوبة الإعدام فيها^(٢٠). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، قضت محكمة استئناف الدائرة الأولى بالولايات المتحدة في بوسطن ببطلان حجج القاضي كاسياس، وذهبت إلى أن عقوبة الإعدام قابلة للتطبيق على الجرائم التي تعاقب عليها القوانين الاتحادية والمرتبكة في بورتوريكو استناداً إلى سابقة مستقرة تقضي بأنه لا يجوز لحكومة محلية مخالفة القوانين الاتحادية^(٢١). وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أعلن عن تبرئة ساحة الرجلين المذكورين.

٢٩ - ويعارض الرأي العام في بورتوريكو بشدة تطبيق عقوبة الإعدام، كما أن ائتلافا من المنظمات الدينية والأهلية، فضلا عن زعماء سياسيين، عقدوا العزم على مواصلة محاربة محاولات فرض عقوبة الإعدام في الجزيرة. وصرحت الحاكمة كالديرون أن تعزيز الوضع الراهن الذي توجد عليه الجزيرة، والذي يؤيده الحزب التقدمي الجديد لوضع الكومنولث، من سيكون أحد السبل الكفيلة بتفادي تجاوز القانون الاتحادي للقوانين المحلية^(٢٢). كما صرحت بأن هذه المسألة ستكون جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحسين الوضع السياسي الحالي لبورتوريكو^(٢٣).

باء - التطورات العسكرية

٣٠ - احتلت بورتوريكو لسنوات عديدة، كما ورد في تقارير سابقة، موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة الجنوبية للولايات المتحدة. فعلاوة على المنشآت العسكرية الأخرى لسلاح بحرية الولايات المتحدة في بورتوريكو، تعمل البحرية منذ ١٩٤١ في جزيرة بييكيس التي يبلغ عدد سكانها ٩ ٥٠٠ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو. وقد كانت الجزيرة مسرحا لتدريبات الدعم المدفعي البحري وتصويب الذخيرة جوا نحو الأرض. وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، أوقفت بحرية الولايات المتحدة جميع العمليات العسكرية في الجزيرة. وترد تفاصيل عن التدريبات العسكرية التي أجريت على جزيرة بييكيس خلال الفترة التي كانت البحرية تملك جزءا منها، وكذلك عما يتصل بها من حملات عصيان مدني واعتقالات وقضايا أمام المحاكم في الوثائق A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٨-٢٢، و A/AC.109/2000/L.3، الفقرات ٢٤-٣٠، و A/AC.109/2001/L.3، الفقرات ٢٩-٣٨، و A/AC.109/2002/L.4، الفقرات ٢٧-٣٦. وجاء في البيان الصحفي الصادر عقب وقف العمليات العسكرية، أن إدارة البحرية ستتولى مسؤولية تنقية البيئة في المنطقة الملوكة لها وستقوم بهدم جميع المرافق والهياكل الأساسية في المنطقة وإزالتها. وقد أعقب صدور التقارير الصحفية عن الإنهاء الرسمي لوجود البحرية على جزيرة بييكيس في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ تنظيم أنشطة على امتداد أربعة أيام احتفالا بانتهاء عمليات القصف وبداية عهد جديد في الجزيرة^(٢٤).

٣١ - وجاءت مغادرة البحرية الأمريكية لجزيرة بييكيس عقب فترة احتجاجات كثيرا ما كانت عنيفة في الجزيرة، وعلى إثر اتخاذ كل من إدارة الولايات المتحدة وممثلي بورتوريكو مبادرات سياسية شتى من أجل تحديد مستقبل أنشطة البحرية على الجزيرة بوضوح.

٣٢ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، أجري استفتاء غير ملزم بشأن بييكيس. وقد عارض وجود البحرية فيها ٦٨ في المائة من الذين أدلوا بأصواتهم، وصوتت نسبة ٣٠ في المائة لصالح

بقاء البحرية إلى أجل غير مسمى، وصوتت نسبة ١,٧ في المائة لصالح بقائها حتى عام ٢٠٠٣ فقط. وقالت الحاكمة كالديرون إن أهالي بيبكيس قد اتخذوا قرارهم وأعربوا عن رأيهم بوضوح، وأعلنت أنها ستبحث بالنتائج إلى البيت الأبيض والكونغرس. وكان رد البيت الأبيض أن كرر تأكيدده أن البحرية ستسحب من بيبكيس، كما هو مقرر، في أيار/مايو ٢٠٠٣، وأنها ستواصل تدريباتها بالقنابل الصورية حتى ذلك الحين^(٢٥).

٣٣ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أعلنت الحاكمة أنها تلقت تأكيداً رسمياً من حكومة الولايات المتحدة بأن أنشطة البحرية في بيبكيس ستتوقف في أيار/مايو ٢٠٠٣، كما أعلن ذلك الرئيس بوش في وقت سابق من السنة. وأثبتت في بيان رسمي على العمل الحثيث الذي قام به سكان بيبكيس، والعديد من ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وكذلك عدد كبير من المؤيدين في الولايات المتحدة الذين كافحوا من أجل الوصول إلى هذه النتيجة^(٢٦).

٣٤ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، قدم وزير البحرية في الولايات المتحدة شهادة كتابية إلى الكونغرس ذكر فيها أن سلاح البحرية ومشاة البحرية سيوقفان، كما هو مقرر، تدريبهما العسكرية في بيبكيس في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، وأنهما سيستخدمان بعد ذلك التاريخ مواقع تدريبية بديلة في جنوب شرق الولايات المتحدة وفي البحر^(٢٧). وذكرت حاكمة بورتوريكو أن ذلك يشكل انتصاراً للجزيرة ولشعب بيبكيس المثابر. وعينت على الفور لجنة لتنسيق إغلاق ميدان إطلاق النار. وأعرب المسؤولون والمحتجون في بيبكيس، من جانبهم، عن سرورهم البالغ وأعلنوا أنه فور توقف العمليات سيحولون طاقاتهم نحو مطالبة البحرية ووزارة الداخلية بتقييم الضرر البيئي الذي وقع خلال ٦٠ سنة خلت وبالاتزام بالتنقية الشاملة للمنطقة. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بدأت البحرية آخر تدريبات عسكرية لها فوق بيبكيس، شملت عمليات قصف جوي من طائرات نفثة مقاتلة باستخدام ذخائر حاملة. وعلى مدى الأيام التالية وقع المزيد من الاعتقالات للمحتجين وكذلك مواجهات متوترة بين المحتجين ومؤيدي وضع الولاية التابعين للحزب التقدمي الجديد المتمسكين ببقاء البحرية^(٢٨).

٣٥ - وبانسحاب سلاح البحرية من بيبكيس، تظل ثلاث قضايا ذات صلة في حاجة إلى الإيضاح وهي: (أ) تنمية بيبكيس في المستقبل وتنقية بيئتها، (ب) الاستنتاجات النهائية المتعلقة بآثار التدريبات العسكرية على صحة سكان بيبكيس، (ج) مآل محطة روزفلت رودز البحرية المقامة على جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

٣٦ - ففيما يتعلق بتنمية ببيكيس، أعلنت حكومة بورتوريكو عن استثمارات في البنية الأساسية وفي خلق فرص العمل بقيمة ٥٠ مليون دولار على مدى السنوات الأربعة المقبلة في إطار برنامج "إعادة تنشيط ببيكيس"^(٢٩). وفي الوقت نفسه، تجتذب الجزيرة مشاريع سياحية جديدة مثل فندق ويندهام مارتينو باي الذي يضم ١٥٦ غرفة والذي افتتح مؤخرا^(٣٠). وأوضحت حكومة بورتوريكو أنها تتوقع أن تقوم السلطات الاتحادية بتنقية الأراضي التي كانت سابقا في يد البحرية، وأفيد بأن مديرة وكالة الحماية البيئية صرحت بأن الوكالة ستكفل امتثال وزارة الدفاع للقوانين البيئية الاتحادية.

٣٧ - ودعت الخطط إلى نقل المسؤولية عن معظم معسكر غارسيا، وهي منطقة عسكرية تبلغ مساحتها ١٢ ٠٠٠ فدان، إلى وزارة الداخلية لإدارتها كمحمية للأحياء البرية، وهو ما قد يتطلب قدرا من التنقية أدنى مما لو تم تطويرها للاستخدام العام، فيما يتم بناء سياج حول المنطقة التي كانت مسرحا للقصف بالقنابل الحية والتي تبلغ مساحتها ٩٠٠ فدان وبمنع الدخول إليها بصفة دائمة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أُعلن عن إمكانية وضع ٣ ١٠٠ فدان تخلت عنها بحرية الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ تحت الولاية المشتركة لدائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة الداخلية وحكومة بورتوريكو^(٣١). غير أن نداءات متزايدة وجهت من بورتوريكو طلبت إلى سلطات الإقليم حيازة ملكية بعض أراضي البحرية السابقة على الأقل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حث السيد روبين بيريس زعيم حزب استقلال بورتوريكو (الذي قضى في الاحتجاج خارج معسكر غارسيا أكثر من عام) الحاكم على أن تسعى لتعديل القانون الاتحادي الذي ينقل الأراضي إلى وزارة الداخلية، ليضمن عدم استخدامها أبدا مرة أخرى لأغراض عسكرية، وتنقيتها من المخاطر البيئية، وإمكانية منحها لشعب بورتوريكو^(٣٢). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تلقى ممثل بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة مزيدا من التأكيدات من وزارة الدفاع بأن البحرية ستقوم بتنقية أراضيها^(٣٣).

٣٨ - وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، أعلن مكتب المفوض المقيم في بورتوريكو أن لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي وافقت على تعديل يأمر البحرية بأن تضطلع، بالتعاون مع وزارة الداخلية ووكالة الحماية البيئية، بمشروع لتنقية أراضي ببيكيس التي نقلت إلى وزارة الداخلية. ووفقا لمكتب المفوض المقيم، يأمر ذلك التعديل البحرية بأن تقوم، بالتشاور مع الوزارة والوكالة، بوضع خطة مفصلة لتنقية الأراضي وتقديمها إلى لجان الدفاع بكونغرس الولايات المتحدة في أجل لا يتجاوز سنة واحدة بعد نقل المسؤولية عن الأراضي. ويُفترض أن تشمل الخطة، في حدود الممكن، قائمة مفصلة بجميع أشغال التنقية، والتدابير التصحيحية، وتاريخي بداية الأشغال وانتهائها، وقدر

الموارد المالية اللازمة لإتمام الأشغال^(٣٤). وأعلن لاحقا أن كونغرس الولايات المتحدة اعتمد مخصصات للبحرية بقيمة ٤٠ مليون دولار لتصرف على بييكيس على سبيل التعويض ولإعداد الجزيرة للمستقبل^(٣٥).

٣٩ - وفي الوقت الراهن، تنقسم الجزيرة إلى جزأين منفصلين، إذ يوجد جزؤها الغربي تحت مسؤولية القيادة الجنوبية للبحرية الأمريكية وجزؤها الشرقي تحت المسؤولية المشتركة لوكالة الحماية البيئية ومجلس نوعية البيئة لبورتوريكو. وقد عينت البحرية الأمريكية الجزء الغربي برنامجا للإنشاء والاستصلاح، وهو تعبير اعتمدته البحرية لدراسة جدوى لتقييم الآثار البيئية على الحالة الإيكولوجية للجزيرة. ويعد تنفيذ هذا البرنامج حاسما في تحديد طبيعة المواد السامة الموجودة من أجل البت فيما إذا كان سيجري التنوية بأن يحول الموقع من صندوق المشاريع الكبرى أم لا. وكانت البحرية قد بدأت إجراء الاختبارات ابتداء من ٢٠٠١، فيما بدأت وكالة الحماية البيئية اختباراتها في الجانب الشرقي للجزيرة بعد رحيل البحرية.

٤٠ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أعلنت وكالة الحماية البيئية عن بدء استقصاء مناطق من شرق بييكيس بموجب قانون الحفاظ على الموارد وإحيائها. وسيقوم المقاولون العاملون لحساب البحرية، كجزء من هذا الاستقصاء، بأخذ عينات من التربة السطحية وتحت السطحية ومن المياه الجوفية لعشرة آبار تم حفرها مؤخرا. وستقوم الوكالة، بالتعاون مع مجلس نوعية البيئة لبورتوريكو، بالإشراف على هذا الاستقصاء. وستأخذ الوكالة أيضا عينات من التربة والمياه الجوفية وتقوم بتحليلات مستقلة عليها. وستقدم البحرية مشروع تقرير عن نتائج أخذ العينات والتحليل إلى الوكالة والمجلس بعد ١٢٠ يوما تقريبا من إتمام عملية أخذ العينات. وتعزم الوكالة إتاحة التقرير للجمهور العام من أجل استعراضه والتعليق عليه، وذلك بعد استعراضه داخليا^(٣٦). وفيما لا تزال العملية في طور تحديد مدى الضرر الذي لحق بالبيئة، فقد يكون الاستنتاج الحاسم هو إعطاء الموقع صفة المشاريع الممولة من صندوق المشاريع الكبرى. وقد طلبت الحاكمة كالديرون رسميا من الوكالة أن تضع الجزيرة ضمن الأولويات الوطنية لإعطائها هذه الصفة.

٤١ - وقام وفد من السياسيين من نيويورك بزيارة بييكيس وصرح أعضاؤه بأنهم يريدون التأكد من أن حكومة الولايات المتحدة قامت بأعمال التنقية الملائمة عقب مغادرة البحرية. وقد قدمت للممثلين إحاطة إعلامية من جانب دائرة الأسماك والأحياء البرية في الولايات المتحدة التي تولت إدارة ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ فدان منذ انسحاب البحرية. هذا ولا يؤيد أغلب سكان بورتوريكو نقل جزء من الجزيرة إلى تلك الدائرة، إذ

أنهم لم يلمسوا أي اعتراض من جانبها عندما استعملت بحرية الولايات المتحدة الجزيرة لإجراء تدريبات بالقنابل.

٤٢ - وفيما يتعلق بالآثار المحتملة للتدريبات العسكرية على صحة سكان بيبكيس فإن المناقشة مستمرة بين البحرية، التي تتمسك بأن عمليات القصف والمناورات التدريبية التي تضطلع بها لم تلحق أي ضرر بصحة سكان بيبكيس، وأولئك الذين يصرون على أن معدلات الإصابة بالسرطان مرتفعة بصورة غير طبيعية وعلى أنه توجد مخاطر صحية أخرى في الجزيرة. وبينما تشير إحصاءات وزارة الصحة في بورتوريكو إلى أن معدلات الإصابة بالسرطان في بيبكيس تزيد بنسبة ٢٦ في المائة عن المتوسط في بورتوريكو على مدى معظم سنوات الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، أعلن وزير الصحة في بورتوريكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ أنه يجري الاضطلاع بدراسة لفحص مجموعة متنوعة من الأسباب المحتملة للإصابة بالسرطان، بما فيها النظام الغذائي وقلة مرافق الرعاية الصحية، وكذلك تدريبات البحرية. وفي غضون ذلك، خلصت دراسة أجرتها الوكالة الاتحادية للمواد السامة وسجل الأمراض، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن المسارات المحتملة للتلوث بين ميدان القصف التابع للبحرية والمنطقة المدنية التي تبعد عنه نحو ١٦ كيلومترا، إلى أنه لا توجد مخاطر ظاهرة على الصحة العامة^(٣٧). وجار الاضطلاع بمزيد من الدراسات في هذا الشأن.

٤٣ - أما القضية الثالثة ذات الصلة فهي مستقبل محطة روزفلت رودز البحرية، وهي مقر القيادة الجنوبية للقوات البحرية التابعة للولايات المتحدة، التي تم بناؤها في عام ١٩٤١ على الطرف الشرقي لبورتوريكو، على بعد سبعة أميال من بيبكيس. وهي تغطي ٦١٢ ٨ فداناً، وتستخدم نحو ٨٠٠ ٤ من الموظفين الدائمين وأصحاب العقود المؤقتة وتقدّر البحرية أنها تضخ أكثر من ٣٠٠ مليون دولار في الاقتصاد المحلي سنوياً. وقد ثارت المخاوف بشأن إغلاق القاعدة، وهي من أكبر جهات التوظيف في بورتوريكو، من جراء تصريحات للقائد العام لأسطول المحيط الأطلسي، الأدميرال روبرت ناتر، الذي أشار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى أنه بدون بيبكيس لن يكون هناك لزوم لمنشآت روزفلت رودز^(٣٨). وفي أعقاب رحيل البحرية عن بيبكيس، كان من المتوقع أن تقوم حكومة الولايات المتحدة بإغلاق محطة روزفلت رودز البحرية. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وافق كونغرس الولايات المتحدة رسمياً على إغلاق المحطة البحرية، وذلك في إطار مشروع قانون بشأن نفقات الدفاع تمت الموافقة عليه في واشنطن العاصمة. وذكر مفوض بورتوريكو المقيم، الذي كان يعارض إغلاق المحطة وجاهد من أجل نقل الأراضي إلى حكومة الإقليم، أن حكومة بورتوريكو سيكون في مقدورها المشاركة في تحديد مصير الاستخدامات المقبلة لأراضي القاعدة، وأن

نحو ٤٠ في المائة من إيرادات بيع هذه الأراضي سيكون تحت تصرفها^(٣٩). وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وقع الرئيس بوش على القرار القاضي بإغلاق قاعدة روزفلت رودز البحرية بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ووفقا للقانون، سيكون أمام وزير البحرية في الولايات المتحدة، ستة أشهر لإغلاق القاعدة. ويجوز للحكومة الاتحادية، بموجب القانون المذكور، أن تقرر الاحتفاظ ببعض منشآت القاعدة وأن تسمح للسلطات المحلية بتعمير هذه الأراضي العسكرية لأغراض الصالح العام^(٤٠). وقد أغلقت القاعدة فعليا في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، تغير وضع القاعدة إلى "وضع انتقالي" بعد أن كانت قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة.

٤٤ - وأعلن مفوض بورتوريكو المقيم أن حكومة بورتوريكو قد شرعت، بالتعاون مع وزارة الدفاع الأمريكية، في العمل على بدء تعمير أراضي القاعدة فور إغلاقها. وذكر المفوض أن وزارة التجارة لديها خطة للتعمير تلقى تأييدا من وزارة الدفاع في الولايات المتحدة ومن حاكمة بورتوريكو^(٤١).

جيم - التطورات الاقتصادية

٤٥ - لدى بورتوريكو اقتصاد صناعي ذو سمات خاصة مستمدة من جغرافيتها الجزرية وصلاتها المؤسسية الوثيقة مع الولايات المتحدة. وتفيد التقارير بأن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بورتوريكو يبلغ ٢٠٠ ١١ دولار بينما يبلغ في الولايات المتحدة ٣٠٠ ٣٦ دولار^(٤٢). ويرتبط الأداء الاقتصادي بصورة وثيقة بالدورة الاقتصادية للولايات المتحدة وبنظامها الضريبي ومستوى التحويلات الاتحادية. ويشكل قطاع التصنيع، الذي يشمل عمليات في مجال المنتجات الدوائية، والإلكترونيات، والأدوات العلمية والأجهزة الدقيقة، ما يزيد عن ٣٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بينما تسهم الزراعة بأقل من ١ في المائة. وما شجع عملية التصنيع إصدار قانون الحوافز الصناعية لعام ١٩٥٤، الذي منح امتيازات لشركات أمريكا الشمالية التي تنشئ مصانع في الجزيرة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المادة ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية للولايات المتحدة حوافر ضريبية سخية لتلك الشركات، بما في ذلك الحق في إعفاء الأرباح المعادة إلى الوطن من الضرائب. وقد ساعدت هذه السياسات على مر السنوات في جعل بورتوريكو "مركزا خارجيا للتصنيع"^(٤٣) تابعا للولايات المتحدة، مما حول اقتصادها من اقتصاد زراعي كاريبي تغلب عليه زراعة السكر إلى اقتصاد صناعي حديث. بيد أن كونغرس الولايات المتحدة، من باب اهتمامه بشؤون الميزانية، قام في عام ١٩٩٦، في إطار الإجراءات التي اتخذها لتسوية الميزانية، باعتماد تشريع للبدء تدريجيا في خفض تلك الحوافز الضريبية وإلغائها كلية بحلول عام ٢٠٠٧. وعلاوة على

ذلك، انخفضت منتجات صناعة النسيج والملابس الكثيفة العمالة كنتيجة للمنافسة الخارجية. ولذلك، فقد تمثل التحدي الرئيسي للسياسة الاقتصادية لبورتوريكو على مدى السنوات العديدة الماضية في إعداد الاقتصاد لمواجهة الآثار المترتبة على الخفض التدريجي للإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المادة ٩٣٦، وذلك عن طريق الحد من اعتماد الجزيرة على التصنيع، والترويج لتطوير قطاعي التكنولوجيا المتطورة والسياحة بشكل خاص. وأعرب مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي لتولي منصب الحاكم، آتتيال آسيبدو فيلا، عن عزمه القيام، في حال انتخابه، بتحويل اقتصاد بورتوريكو من الاعتماد على قطاع التصنيع في الولايات المتحدة إلى التركيز على تصدير الخدمات إلى أمريكا اللاتينية^(٤٤).

٤٦ - وتعهدت سيلا كالديرون، لدى انتخابها حاكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بخفض حدة الفقر في بورتوريكو عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي السريع. وللقيام بذلك، شكلت فريقاً من الإحصائيين التقنيين من القطاعين الخاص والعام ولكنها استبعدت زيادة الضرائب لتغطية الدين العام لبورتوريكو والعجز الذي تعاني منه حكومتها. ووصل إجمالي النفقات في ميزانية الحاكم كالديرون لعام ٢٠٠٢، التي قُدمت في آذار/مارس ٢٠٠١، إلى ٢٠,٦ بليون دولار. ووصل إجمالي ميزانية ٢٠٠٣، التي قُدمت إلى كونغرس بورتوريكو في شباط/فبراير ٢٠٠٢، إلى ٢١,٨٥ بليون دولار. أما ميزانية عام ٢٠٠٤، فتبلغ ٢٣,٤ بليون دولار، بارتفاع قدره ١,٦ بليون دولار، أو ٧,٣ في المائة، عن ميزانية عام ٢٠٠٣. ويخصص من مبلغ الميزانية هذا نحو ١٦,٦ مليون دولار للنفقات التشغيلية، و ٤ بلايين دولار للتحسينات الرأسمالية و ٢,٩ بليون دولار لخدمة الديون^(٤٥).

٤٧ - ويجري العمل الآن، رغم بطء الخطوات الأولية، في برنامج للاستثمار في الهياكل الأساسية والأشغال العامة بهدف حفز الاقتصاد (وذلك في إطار مجموعة إجراءات استثمارية تتخذ على مدى أربع سنوات بقيمة إجمالية قدرها ٦ ملايين دولار)، ويشمل ذلك البرنامج ميناء الأمريكتين للشحن العابر في بونسي، ومركزاً للمؤتمرات في سان خوان، ومشاريع أخرى لم تنل نفس الحظ من الأضواء. وقد أخذ عمدة بونسي يحث الحكومة على أن تصدق على الخطة التي وضعتها بلديته لاستخدام الأراضي، والتي عرضت على مجلس التخطيط في بورتوريكو في شباط/فبراير ٢٠٠٣. ومن المتوقع أن يبدأ العمل في المشروع في مطلع عام ٢٠٠٤، بعد أن يصدق مجلس التخطيط بصفة قانونية على خطة استخدام الأراضي. وقد أعلن في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ أن بورتوريكو قد فتحت باب تقديم العطاءات أمام الشركات المحلية والدولية من أجل تشييد الميناء في بونسي. ومن المنتظر أن يكون هذا الميناء من أكبر الموانئ في الأمريكيتين. ويتوقع مؤيدو المشروع أن يؤدي إلى إيجاد الآلاف من فرص العمل. بيد أن الخبراء يشيرون إلى أن نجاح المشروع سوف يتوقف جزئياً على تكاليف

الأيدي العاملة، التي عادة ما تكون أعلى في بورتوريكو منها في بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشار هؤلاء الخبراء إلى أن نجاح ذلك المشروع يمكن أن يعتمد على ما إذا كانت بورتوريكو ستنتج في حشد التأيد في أوساط حكومة الولايات المتحدة لتغيير قانون جونز لعام ١٩١٧، الذي يقضي بأن تنقل البضائع المتداولة بين بورتوريكو والولايات المتحدة على متن سفن أمريكية الصنع تتولى جهات أمريكية تشغيلها، وهي عادة ما تكون أكثر تكلفة^(٤٦). وتشير المؤشرات الاقتصادية، حسب ما ذكره رئيس مجلس التخطيط في بورتوريكو، إلى استمرار انتعاش الاقتصاد المحلي، مما سيؤدي إلى نمو حقيقي في الناتج القومي الإجمالي قدره ٢,٧ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤. ويتوقع مجلس التخطيط زيادة قدرها ٣,٨ في المائة في الاستهلاك الخاص، وزيادة قدرها ٣,٣ في المائة في دخول الأفراد. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بلغ معدل البطالة ١٢,٢ في المائة، وهو ما يشكل انخفاضاً عن معدل العام الماضي الذي بلغ ١٢,٦ في المائة، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أعلنت وزارة العمل أن ذلك المعدل قد واصل انخفاضه ليصل إلى ١١,٧ في المائة. كما طرأ ازدهار على السياحة يشهد به ارتفاع معدلات شغل الفنادق السياحية إلى ٧٧ في المائة في النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥ في المائة عن العام السابق. ولكن في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، انعكس الاقتصاد المحلي إثر هطول الأمطار الغزيرة لمدة سبعة أيام، الأمر الذي دفع الحاكمة إلى إعلان حالة من الطوارئ في سبع بلديات، وتوقيع أمر تنفيذي بتخصيص مبلغ ٣,٥ ملايين دولار في هذا الصدد^(٤٧).

٤٨ - وواصلت الحاكمة كالديرون طوال عام ٢٠٠٢ حشد التأيد داخل كونغرس الولايات المتحدة لتعديل التشريعات الضريبية بغية جذب شركات جديدة إلى الجزيرة. وذكر أنها تقدمت، خلال دورة الكونغرس السابقة، إلى اللجنة الفرعية للسبل والوسائل التابعة للكونغرس ولجنة الشؤون المالية التابعة لمجلس الشيوخ باقتراح يدعو إلى تعديل المادة ٩٥٦ من قانون ضرائب الدخل، وإعادة المادة ٩٣٩ بصفة أساسية إلى ما كانت عليه قبل أن تقرر الحكومة الاتحادية إلغاء معظم الإعفاءات الضريبية. وبذلك تخفض الضرائب المدفوعة على تحويلات الأرباح إلى الإقليم الأمريكي بالنسبة للشركات التي تُنشئ فروعاً لها في بورتوريكو بوصفها شركات أجنبية خاضعة للمراقبة، من ٣٥ في المائة إلى ١٠ في المائة أو أقل. ولكن لجنة الشؤون المالية التابعة لمجلس الشيوخ رفضت في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تعديل المادة ٩٥٦، وبالتالي، لم يرفع الاقتراح إلى كونغرس الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هذا التطور يعتبر ضاراً للغاية باقتصاد بورتوريكو وما زال تأثيره الكامل على جهات التصنيع العاملة هناك غير واضح، فإن الكثير من الاقتصاديين، سواء في بورتوريكو أو في الولايات

المتحدة، يقولون بأنه ينبغي للحكومة أن تركز على تنويع الاقتصاد، وذلك عن طريق إدماج تكنولوجيا المعلومات ضمن عناصره، كما ينبغي لها أن تستفيد من إجادتها لسكانها للغتين، بدلا من مواصلة الاعتماد على منح الأعمال التجارية في الولايات المتحدة حوافز جديدة .

رابعاً - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - لحة عامة

٤٩ - التزمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو واختصاص هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بدراسة هذا الوضع، استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د - ٨) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، تمسكت الولايات المتحدة بأن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير، وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل، وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة وأنها بذلك وكما ذكر صراحة في القرار ٧٤٨ (د - ٨)، خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة بالنظر في وضعها.

٥٠ - وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). ويمكن الإطلاع على المعلومات التي استجبت منذ ذلك الحين على النحو التالي: A/AC.109/L.1191 و Add.1 (بالنسبة للأعوام من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦)؛ و A/AC.109/L.1334 و Add.1-3 (بالنسبة لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨)؛ و A/AC.109/L.1436 (بالنسبة للأعوام من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١)؛ و A/AC.109/L.1572 (بالنسبة للأعوام من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥)؛ و A/AC.109/1999/L.13 (بالنسبة للأعوام من عام ١٩٨٤ إلى ١٩٩٨)؛ و A/AC.109/2000/L.3 (بالنسبة لعام ١٩٩٩)؛ و A/AC.109/2001/L.3 (بالنسبة لعام ٢٠٠٠)؛ و A/AC.109/2002/L.4 (بالنسبة لعام ٢٠٠١)؛ و A/AC.109/2003/L.3 (بالنسبة لعام ٢٠٠٢).

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٥١ - في الجلسة الأولى المعقودة في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤، قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم الأعمال التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2004/L.2)، أن تتناول، حسب الاقتضاء، البند المعنون "مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن بورتوريكو" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٥٢ - وفي جلستها الخامسة المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وجّه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات تطلب من اللجنة أن تستمع إليها بشأن بورتوريكو. وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة الخاصة على الاستجابة لتلك الطلبات والاستماع إلى ممثلي المنظمات المعنية في جلستها الخامسة والسادسة على النحو المشار إليه أدناه (انظر A/AC.109/2002/SR.5 و 6).

الجلسة الخامسة

خورخي فاريناتشي غارسيا (الجبهة الاشتراكية)؛ وأنخيل أورتييس غوسمان (الحركة المناصرة لوضع الدولة الحرة المرتبطة)؛ وبرتايدا سيبخو أورتييس (نقابة المحامين في بورتوريكو)؛ وسلفادور بارغاس، الابن (الأمريكيون من أبناء بورتوريكو المهتمون بالأمر)؛ وأليس إرنانديس (الحزب الوطني لبورتوريكو)؛ وميغيل أوتيرو شافيس (محفل المشرق الوطني الكبير لبورتوريكو)؛ وفرانسيسكو بيلغارا (حملة دعم بيبكيس)؛ وبيني براسل (الاتحاد من أجل بيبكيس، بورتوريكو)؛ وبينجامين راموس روسادو (الحملة المؤيدة للحرية)؛ وفرناندو مارتين غارسيا (حزب استقلال بورتوريكو)؛ وفانيسا راموس (الرابطة الأمريكية للحقوقيين)؛ وكارلوس غونساليس (لجنة إنقاذ وتنمية بيبكيس)؛ ومانويل ريفيرا (اتحاد أبناء بورتوريكو من أجل العمل)؛ وخوزيه أداميس (الجبهة)؛ ونيلدالوز ريكساش (المنظمة الوطنية للنهوض بثقافة بورتوريكو)؛ وأنيثا بيليس ميتشيل (منظمة الربيع)؛ وخوليو أنطونيو موريني بيريز (الحركة الجديدة لاستقلال بورتوريكو)؛ وويلما ريبيرون كوياسو (لجنة بورتوريكو في الأمم المتحدة).

الجلسة السادسة

نويل كولون مارتينيس (المؤتمر الوطني الأوستوسي في بورتوريكو)؛ وروجر كالبرو (صندوق الدفاع عن الحقوق السياسية)؛ ومارتين كوبيل (حزب العمال الاشتراكي)؛ ولويس روسا - بيريس (لجنة حقوق الإنسان في بورتوريكو)؛ وريكاردو غابرييل (نادي أوستوس البورتوريكي في كلية هانتر)؛ وأنطوني ميليه (فرقة العمل الشرفية الخامسة والستين).

٥٣ - وفي الجلسة السادسة عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/2003/L.7. وقام ممثل فترويل بتعليق تأييده لنص مشروع القرار. وفي تلك الجلسة أيضاً، اعتمدت اللجنة الخاصة القرار A/AC.109/2003/22 دون إجراء تصويت. وأدلى بعد ذلك ممثل كوبا ببيان.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٤ - لم يقدم إلى الجمعية العامة خلال الدورة الثامنة والخمسين أي مشروع قرار يتعلق بهذه المسألة بهدف اتخاذ إجراء. وعند عرض تقرير اللجنة الخاصة في الجلسة ٧٢ للجمعية العامة، التي عقدت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أشار رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة إلى أن اللجنة اعتمدت في ختام دورتها قراراً بشأن بورتوريكو بتوافق الآراء.

الحواشي

- (١) .EFE newswire, 18 October 2001
- (٢) .Economist Intelligence Unit, Puerto Rico Country Profile 2002
- (٣) .Ivonne Acosta, *La Mordaza: Puerto Rico, 1948-1957* (Rio Piedras, Editorial Edil, 1989), p. 13
- (٤) كان التصديق مرهوناً بإلغاء المادة ٢٠ من إعلان الحقوق المقترح، التي تعترف بالحقوق في الحماية الاجتماعية في حالات البطالة أو المرض أو كبر السن أو الإعاقة، وبالحقوق في الحصول على عمل وفي التمتع بمستوى معيشي لائق وبحقوق الأمهات والأطفال في الرعاية والمساعدة الخاصتين (José Trias Monge, *Puerto Rico: The Trials of the Oldest Colony in the World* (New Haven, Yale University Press, 1997), pp. 114 and 117)
- (٥) .www.whitehouse.gov/news/releases/2001/04
- (٦) .www.puertorico-herald.org/issues/2002/vol9n09/WashUpdate
- (٧) .Economic Intelligence Unit, Country Report Puerto Rico, December 2003
- (٨) .*Puerto Rico Herald*, 15 December 2003
- (٩) المرجع نفسه.
- (١٠) .*The Washington Post*, 15 August 2001, and *The New York Times*, 24 January 2002
- (١١) .*Financial Times*, 25 March 2002
- (١٢) .www.fortaleza.gobierno.pr، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. تم بموجب أحد القوانين الثلاثة إنشاء مكتب المدعي العام الذي يتمتع، من الوجهة الوظيفية والمالية، باستقلال ذاتي يخول له التحقيق في الجرائم في الإقليم؛ أما القانون الثاني المعروف بقانون المدونة الأخلاقية للمقاولين، فينظم سلوك جميع الذين يقدمون الخدمات إلى الحكومة، وأنشئ بموجب القانون الثالث السجل الموحد للمزايدين، الذي ينص على الشروط التي يتعين أن تفي بها جميع الكيانات التي تقدم العطاءات للحصول على العقود العامة.
- (١٣) .www.ksg.harvard.edu/news/news/2003/calderon_101703.htm, 22 January 2004
- (١٤) .Press release, Sila María Calderón, 28 June 2000
- (١٥) .Cámara de Representantes, resolution 3873, 25 April 2002
- (١٦) .*The San Juan Star*, 8 October 2002
- (١٧) .Associated Press, 15, 17 and 24 February 2003
- (١٨) المعلومات المقدمة من المحامي جان سوسلر وحصل عليها من المؤتمر الوطني الأوستوس، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢.
- (١٩) .www.boricuanacional.org

- .*ACLU News*, 19 July 2000 (٢٠)
- .*The Miami Herald*, 6 June 2001 (٢١)
- .*Financial Times*, 28 July 2003 (٢٢)
- .Reuters, 6 July 2003 (٢٣)
- .www.news.navy.mil, 30 April 2003, and Associated Press, Reuters and *The New York Times*, 1 May 2003 (٢٤)
- .*The New York Times*, 29 July 2001, and *Chicago Sun-Times*, 31 July 2001 (٢٥)
- .www.fortaleza.gobierno.pr, comunicados, 20 October 2002 (٢٦)
- .Pentagon news release, 10 January 2003, and Reuters, 10 January 2003 (٢٧)
- .Associated Press, 10-16 January 2003 (٢٨)
- .www.fortaleza.gobierno.pr, 6 June 2002 and 20 October 2002 (٢٩)
- .Associated Press, 25 February 2003 (٣٠)
- .www.fortaleza.gobierno.pr, 6 June 2002, and *The Miami Herald*, 8 June 2002 (٣١)
- .Associated Press, 14 January 2003 (٣٢)
- .www.house.gov/acevedo-vila, 2 April 2000 (٣٣)
- .www.house.gov/acevedo-vila, 9 May 2003 (٣٤)
- .www.house.gov/acevedo-vila, 16 December 2003 (٣٥)
- United States Environmental Protection Agency News Release, Investigation of Areas of Vieques Begins, (٣٦)
- .Monday, January 5, 2004
- .Agency for Toxic Substances and Disease Registry, communiqué, 18 December 2002 (٣٧)
- .Associated Press, 11 and 16 January 2003 (٣٨)
- .*Caribbean Insight*, vol. 26, No. 33, 26 September 2003 (٣٩)
- .Associated Press, 2 October 2003 (٤٠)
- .www.house.gov/acevedo-vila, 16 December 2003 (٤١)
- .Central Intelligence Agency, *World Factbook*, 2002 (٤٢)
- .Economist Intelligence Unit, Puerto Rico Country Profile 2002 (٤٣)
- .Reuters, 18 August 2003 (٤٤)
- .*Caribbean Insight*, vol. 26, No. 23, 4 July 2003 (٤٥)
- .Associated Press, 4 February 2004 (٤٦)
- .Economic Intelligence Unit, Country Report Puerto Rico, December 2003 (٤٧)